

المصدر: الراية

التاريخ: ١٦ فبراير ٢٠٠٥

من فجر ماذا في لبنان؟

كاتبة أردنية

توجان فيصل



هو المطلوب من هذه العملية..

في هذه الحالة فقط يصبح الحريري الضحية المثلى فاستهداف زعيم في طائفة أو حزب بعينه يلون العملية بلون واحد ويحصر تداعياتها إلى حد بعيد في تلك الطائفة أو ذلك الحزب. ولعل استذكار الإغتيالات التي استهدفت زعماء طوائف، والنظر إلى حجم التسامح ووضع الثارات جانباً الذي فرض، عربياً ولبنانياً، وبنجاح كبير وصل حد إنهاء الحرب الأهلية، يدل على أن احتواء الصراعات الثنائية في لبنان يظل أسهل. وبالمقابل، فإن الرصاص المجهول المصدر والعشوائي الهدف هو الأكثر زعزعة للإستقرار والأكثر تسهلاً للإسقاطات في تبرير أي استقطاب، حتى استقطاب النقيض. وزعزعة الإستقرار تأتي هنا في العمق، لأن الزعامات الأكثر تجزراً في السياسة اللبنانية سيفكرون حتماً بأن الرصاص الذي تجاوزهم ليظال الأكثر حياداً، بات أقرب لتهديدهم من أي وقت مضى. وهذه حالة سيكولوجية كانت وراء انخراط فئات في الحرب الأهلية، نجدتها اليوم لا تملك التبرير السياسي لانخراطها هذا. وخطورة الأمر هي في أن قلة فقط من هؤلاء يريدون الإعتراف أنه غياب الشعور بالأمان ليس إلا هو الذي دفعهم لحمل السلاح في وجه غيرهم من اللبنانيين، خاصة أن شمولية الإقتتال بحيث أصبح حرباً أهلية لا أحد خارجها، هي بالذات التي أجهزت على كل مقومات الأمان للجميع بلا استثناء، أي إن لكل نصيب من الذنب!

اختيار الحريري بالذات والتقنية العالية المستعملة في التفجير هي حتماً من فعل جهة تتجاوز مقدراتها ما يتوفر للطائفة والحزب إلى ما لا يتوفر إلا لدولة. والدولتان اللبنانية والسورية هما خارج نطاق الشك بحكم كل معادلات المنطق، ومنها، أولاً: أن الحريري ليس هو المعارضة كما سبق وبينا. فحتى لو قيل أن الحالة اللبنانية عادت لما كانت عليه أثناء الحرب الأهلية من تصفيات للخصوم المحليين وتصفيات من الخارج تتم على الأرض اللبنانية باستغلال غياب ضوابط الأمن، فإن مقومات تحقق "الخصومة" بما يبرر فعل فظيع كهذا ضعيفة جداً.

ثانياً: إن الحكومتين السورية واللبنانية الحالية ليستا منتفعتين من اغتيال الحريري، أو على الأقل الضرر الذي يلحق بهما من مقتله أضعاف الضائدة. بل إن المعارضة،

جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري جاءت مفاجأة للجميع رغم ما قيل عن تلقيه تهديدات. والسبب يكمن في موقع الحريري الوسطي بين تيارات تقليدية عريقة في تبايناتها وخلافاتها وتحالفاتها التاريخية. فعلى الخارطة السياسية اللبنانية يظل الحريري، رجل المال وليس الأيديولوجيا أو الطائفة، هو المستجد. لهذا فهو الوحيد من قيادات الصف الأول الذي لا يمكن تحميله تراث الإختلافات والخلافات، والأهم الجراح والضغائن التي أورتها الحرب الأهلية لكل الفئات ولو بحكم تواجدها على الساحة مما جعلها على الأقل تعلق وسط إطلاق نار لم يعد يتأني ليميز. وبالذات بين كل من يسمون بالمعارضة الآن، يظل الحريري الأحدث والأقل خطراً، ليس فقط لأنه كان في الحكم لعشر سنوات ثم وجد نفسه خارجاً فأصبح "معارضاً" بحكم تبادل المواقع كما في أي بلد ديمقراطي (ولبنان أكثر الدول العربية عراقية في الديمقراطية)، بل لأن دخوله السياسة اللبنانية كان من باب الموالاة لخط الحكم القائم الآن. وبعض الذين يتهمون سوريا ضمناً الآن، نسوا أن مما كانوا يأخذونه على الحريري كونه جاء عن طريق ثنائي متلائم: "الطائف" وما مثله من دور سعودي بالذات، وسوريا التي دخلت لبنان بتشريع من قمة الطائف. وإذا كنت أنا الأردنية قد سمعت العديد من نسخ قصة حصول الحريري على الدعم أو المباركة السورية للمضي إلى سدة الرئاسة، فإن اللبنانيين سمعوا أضعافاً حتماً!! فلماذا إذا يغتال، من دون كل الزعامات الطائفية والحزبية العريقة، هذا "الطائي" على هذه الخارطة المعقدة!!!

الجواب البديهي الذي يتوارد للذهن مما يحتمه موقع الحريري، هو إن يكون الإغتيال من فعل ثلة هوجاء استاءت ربما من تراثه ومن دور "الرأسمال السياسي" الذي يثير الكثير من المعارضة والتشكيك في لبنان وغيره من الدول العربية. ولكن التخطيط الذي استلزمته عملية الإغتيال والتكنولوجيا المتطورة التي استعملت فيها وحجم الدمار البشري والمادي الذي أحدثته، كلها تسقط احتمال الارتجالية من فئة نائرة، هذا التبرير الوحيد الممكن ضمن حدود المنطق!! يبقى إذاً أن تفجير الساحة اللبنانية وبأكبر كم من الدمار الذي يمكن أن ينتج عنه لاحقاً، بغض النظر عن ضحاياه المباشرين الذين كان من بينهم أيضاً عابرو سبيل قد يكونون من أية طائفة،

أيرلي الناطق باسم الحكومة الأمريكية رفض اتهام أية جهة ودعا الحكومة اللبنانية لإجراء تحقيق وممارسة "مسؤوليتها وسلطاتها". ولكنه اتفق مع المعارضة، أو لنكون أدق، المعارضة اللبنانية تبنت معه طلب أمريكا القديم المتجدد لسوريا سحب قواتها، وهذا أمر لم تكن كافة التيارات التي تشكل المعارضة الآن موحدة بشأنه، ولم تكن تطالب به بصورة مطلقة دون قيود معينة، وذلك من منطلق الحفاظ على أمن لبنان.

المعارضة في أي بلد كان تتصيد أخطاء الحكم أو ما يمكن أن تحمله للحكم من تقصير حتى فيما يصعب رده أو التنبؤ به. ولكن ما يسري على الدول الديمقراطية المستقرة يختلف عما يجري في دولة مستهدفة من الخارج ومهددة، في حال خلوها من جيش قوي، باحتلال أو اجتياحات سبق وخبرتها. إضافة إلى أن تسخين أي موقف لأغراض استخلاص التنازلات قد لا تفهمه الجموع في القواعد بشكل صحيح. والقواعد ليست فقط أصوات ناخبة في بلد مثل لبنان، بل هي مرشحة لأن تنقلب لقنابل متحركة في بلد تحكمه طائفية تقوم على "الإستزلام" - أي العسكرة - منذ قرون، مما سهل وقوعه في حرب أهلية ولد وترعرع غالبية شبابه خلال سنيها الدموية فأوجدت عند العديد منهم حالة إيمان للعنف، كما حدث لأمم أخرى خاضت حروباً طويلة. وهذا بالذات ما استغلته ووظفته الجهة التي اغتالت الرئيس الحريري، فهل تكون المعارضة أيضاً سبباً لإطلاق هذا العنف المستتر كالجمر تحت الرماد من معاقلة في لحظة غضب وحزن، أو في لحظة شعور بالقوة تجاه حكومة محرجة مأزومة؟؟

الطوائف والأحزاب وهي تخوض حربها الآن باسم الحريري قد تكون تخوض، دون أن تدري، حرب من قتلوه!! وإذا كان موته لا يكلف هؤلاء زعامة من بينهم، بل، لنكن صريحين، يمكن أن يقتسموا الآن حصته منها بتفاوت، فإنهم مرشحون لخسارة حصصهم السابقة بتفاوت إن لم يعوا حقيقة من فجر ماذا في لبنان. وقد يكون دور الحريري الوطني الأكبر، وبما يفوق ما يشاد به الآن من منجزات حياته التي طالما اختلفت القوى اللبنانية عليها، أنه بموته وحد المعارضة.. ولكن هذا لن يتحقق إن كرس المعارضة حالة "العسكرة" الطائفية الرديئة لتغليب مفهوم "الأمن" لدى الحكومة. صدق ووعي المعارضة، وهي في موقع قوة الآن، يقاسان بمدى تمسكها بالديمقراطية القائمة على مفهوم المواطنة الموحد دون النظر للطوائف، وبتغليبها أمن لبنان النابع من الأمن القومي العربي. هذه، لا المكاسب الانتخابية الفئوية، بما نأمل أن تحققه المعارضة في قانون الإنتخاب المنتظر ومن الحكومة التي ستشكلها!!

اللبنانية، والتي يقال أن الحريري أصبح منها، هي المستفيدة الأولى، وقد بدت بالفعل تملئ شروطاً ومطالب قصوى. بينما الحكومتان السورية واللبنانية ترزحان تحت ضغوط دولية كبيرة، ليس فقط من الأمريكان، بل أيضاً من حلفائهما الأوروبيين الثقيليين، كفرنسا التي قفزت إلى حوض أمريكا في مجلس الأمن بعد طول خلاف وتجدد، لمجرد استخلاص القرار رقم ١٥٥٩، وأغلب ظننا، وإن كان يستحيل أن نحصل على تصريح يؤيد هذا الظن، أن الحكومة السورية على الأقل (باعتبار التمديد لم يثبتها في موضع حكم كانت ستخرج منه)، وفي ضوء تداعيات التمديد للرئيس لحدود بما لا يتناسب مع حجم المنفعة المتوقعة من هذا التمديد، تجهد لإزالة آثار هذا القرار كون إعادة التاريخ للوراء غير ممكنة. وفي المجمل، آخر ما تحتاجه الحكومتان هو تصعيد أمني بهذا الحجم الخطير. بالأخص ليس بعد ما جرى في المنطقة مؤخراً من تطويع لصالح أمريكا يحكم الحلقة حول سوريا سواء في إجراء انتخابات نكرس شرعية مزعومة لسياسات أمريكا وإسرائيل في فلسطين والعراق، أو ما سبقها مما تعتقد غالبية العرب الساحقة أنه تصفية لعرفات كما التصفية الجماعية للمعارضة في الفلوجة، أو ما تلاهذه الإنتخابات، وأخطره قمة شرم الشيخ!!

ثالثاً: إن من يخطط لاغتيال رأس مجموعة، لا يوجه أصابع الاتهام إلى نفسه بتصعيد الملاحقة لعناصر هذه المجموعة، كالذي جرى من قبل السلطات اللبنانية بحق العاملين في جمعية خيرية تابعة للحريري. فتوزيع الزيت لأغراض انتخابية، وأكثر من هذا، كان سيجري غض الطرف عنه لو كانت هنالك نية لاغتيال رأس المجموعة، أو حتى لو شكت الحكومة بأن تهديد الحريري بالقتل أمر جاد، بغض النظر عن صدى، وذلك لإبعاد الشبهه عن نفسها. ومثله انها كانت ستحجم عن إصدار تهمة الخيانة والعمالة ضد الحريري مما يضعها في موقع المتهم بقتله!! في ردة فعل متسرعة منفعلة، لا توقيت صدورها ولا مكانه مناسبين (في اجتماع في منزل الحريري خلال ساعات قليلة من اغتياله)، حملت المعارضة اللبنانية الحكومتين السورية واللبنانية مسؤولية الحادث. وهنا لا بد من التنكير أن تحميل مسؤولية هو غير الإتهام بارتكاب الفعل فكل الحكومات والأنظمة العربية مسؤولة عما يجري من عنف في ظل حكمها الدكتاتوري. وطلب استقالة حكومة بسبب تصرفات قمعية تدفع الناس إلى الرد على عنفها بعنف مقابل هو غير طلب استقالتها باعتبارها متهمة بالأولى ومعرضة على الثانية.. فالثانية، ممثلة باغتيال الحريري هنا، بحاجة لبيئة لم تتوفر حتى الآن، ولا نرى في منطلق الأحداث ما يبررها. فحتى السيد